



الديمقراطيون والجمهوريون يرفضون الواقع السياسي بعد حملة عاصفة.. الأميركيون ينتخبون رئيسهم بقناعات مختلفة

مشاركة قياسية في التصويت وإعلان الفائز قد يستغرق وقتا



الناخبون يدهم القول الفصل

تظاهرات احتجاجا على العنصرية وعنف الشرطة، وخضم ديمقراطي نادرا ما غادر منزله في ديلاوير في ظل تدابير التباعد لحد من تفشي فيروس كورونا. ورغم هذه الظروف المتبدلة، يتفق المراقبون على أن ترانمب لا يحظى بأي فرصة في الفوز بالتصويت الشعبي الذي خسره أيضا في العام 2016، فولانتا كاليفورنيا ونيويورك، معقلا الديمقراطيين، وحدهما تمنحان المعارضة فارقا بالملايين من الأصوات، في حين أن شعبية ترانمب متدنية جدا ولا تحتل 43 في المئة، غير أن الرئيس في الولايات المتحدة لا يُنتخب بالتصويت الشعبي على المستوى الوطني، بل بأصوات الهيئة الناخبة.

ففي 2016 تغلبت هيلاري كلينتون بحوالي ثلاثة ملايين صوت على ترانمب على المستوى الوطني، لكنه حقق فوزا ساحقا عليها بأصوات الهيئة الناخبة حيث فاز بحوالي 304 أصوات مقابل 227 للمرشحة الديمقراطية.

وعالما ما يؤكد ترانمب أن استطلاعات الرأي أجرتها جهات خاصة تشير إلى أنه في موقع جيد للفوز بولاية ثانية، لكن آخر متوسط لاستطلاعات الرأي العامة الوطنية التي تجريها العديد من مراكز الاستطلاع قبل يوم التصويت منحته حوالي 43 في المئة فقط من الأصوات مقابل 51 في المئة لخصمه جو بايدن.

وللسلطة إذا خسرت. وقال إنه لا ينبغي فرز الأصوات إلا خلال ليلة الانتخابات، على الرغم من أن العديد من الولايات تستغرق أياما أو أسابيع لفرز الأصوات.

وفي المقابل، وعد منافسه الديمقراطي جو بايدن المخضرم في السياسة والمختدر من الطبقة المتوسطة والذي أمضى 36 عاما كسيناتور ثم ثماني سنوات في منصب نائب الرئيس السابق باراك أوباما، ببلسمة جراح أميركا إذا فاز في "المعركة من أجل روح أميركا".

وبعد فشلين في عامي 1988 و2008، فرض بايدن المنتمي إلى التيار المعتدل في الحزب الديمقراطي، نفسه في الانتخابات التمهيدية لمعسكره عبر رسالة بسيطة هي هزم ترانمب، واصفا إياه بأنه "أسوأ رئيس" في تاريخ الولايات المتحدة الحديث.

وبعد أن اغتتم ترانمب كل المناسبات للتذكير بأن الجميع تقريبا كان يتوقع له الهزيمة في الانتخابات الرئاسية عام 2016، غير أنه من الصعب اليوم إقناع المشككين بأنهم مخطئون وبأنه ما زال يحظى بفرصة في الفوز بولاية ثانية، حيث تعكس استطلاعات الرأي قبل تصويت يوم الثالث من نوفمبر حذرا أكثر منها قبل أربع سنوات، في ضوء معطيات عدة غير مستقرة.

وثمة عوامل كثيرة تلقي بظلالها على استحقاق هذا العام، وفي طبيعتها وباء كورونا وأزمة اقتصادية حادة وموجة

يستمر ذلك الوضع حتى معرفة الفائز في الانتخابات المباشرة وابتدأ ما سنؤول إليه الأمور في منتصف ديسمبر المقبل حينما تختار الهيئة الناخبة الرئيس الجديد.

وجرت عملية التصويت، الذي أشارت طريقته جدا كبيرا حركة الحزب الجمهوري في ظل مشاركة تاريخية، مع إلقاء أكثر من مئة مليون ناخب بأصواتهم قبل يوم من الاقتراع بين مرشحين يعتمدان مقاربتين مختلفتين بالكامل، واستطاعا عن قصد أو دون قصد أن يحدثا ضجة هائلة بين مختلف الشرائح الاجتماعية بدت واضحة في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

ويمثل عدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم قبل يوم الاقتراع نحو 72.3 في المئة من إجمالي الإقبال في عام 2016 وحوالي 40 في المئة من جميع الأميركيين المؤهلين قانونا للتصويت.

ودخل الملياردير السابق وقطب العقارات الأميركي، الذي انتقل من تقديم برنامج لتلفزيون الواقع، المعتزك السياسي برسالة شعبية تقوم على أساس "أميركا أولا" ولا يزال يصر على أنه "خيل" على السياسة رغم أنه أمضى أربع سنوات في البيت الأبيض.

وشكك ترانمب في نزاهة نتائج الانتخابات منذ أشهر، وقد ادعى من دون دليل بأن التصويت عبر البريد عرضة للتزوير ورفض الالتزام بانتقال سلمي

بقناعات مختلفة أسدل الناخبون الأميركيون الثلاثاء الستار على الانتخابات الرئاسية في سباق مثير للجدل بين المرشحين الجمهوري دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، والذين حشدا كل جهودهما من أجل إقناع الأميركيين بجدوى برامجهما، في الوقت الذي يترقب فيه العالم إعلان الساكن القادم للبيت الأبيض، الذي سيجد طريقة تعامله مع العديد من الملفات الحارقة.

واشنطن - أعطى فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2016 دفعا جديدا للأحزاب اليمينية التي كانت منتشبة بنجاح حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وجعل العالم يستمع لتردادات انتصاره المفاجئ أمام هيلاري كلينتون في ذلك الوقت وتعمق مع صعود الإرهاب الجهادي والهجرة الجماعية من مناطق التوتر.

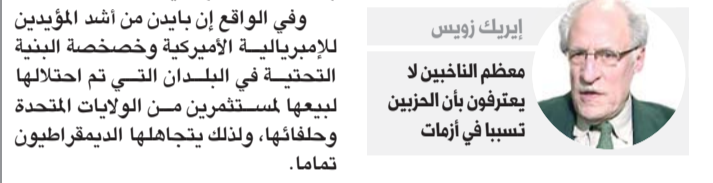
ولكن تبدو انتخابات هذا العام مختلفة عن سابقتها، خاصة وأن الناخبين اتجهوا إلى صناديق الاقتراع الثلاثاء وهم يحملون قناعات مختلفة عن مستقبل الولايات المتحدة برئيس جديد قد يكون بريند الرئيس والرابعين في تاريخ البلاد، بينما بريند الرئيس دونالد ترامب التغلب على تقدم منافسه الديمقراطي بايدن في استطلاعات الرأي للفوز بأربع سنوات أخرى في البيت الأبيض.



وفيما استعدت بعض المدن لاحتمال وقوع تجاوزات عنيفة يوم الاقتراع، عكست الولايات المتحدة طيلة الحملات الانتخابية وحتى يوم التصويت، صورة بلد منقسم إلى معسكرين متخاصمين انقطعت سبل التواصل بينهما، وربما

واشنطن - يتمسك معظم الأميركيين بالحقائق الظاهرية فقط التي يروج لها الحزبان الديمقراطي والجمهوري في كل مناسبة انتخابية بهدف الظفر بأكبر عدد ممكن من الأصوات، ولكن في الواقع أن هذه النظرة تظهر بسبب الإغلاق الذي يفرضه الأميركيون على أنفسهم.

ويعتقد المؤرخ الأميركي إيريك زويس في تقرير نشره موقع "موديرن ديبلوماسي" الأميركي بأن جميع الناخبين تقريبا هم ببساطة منغلقتون ويرفضون الاعتراف بأن كل طرف من هذين الحزبين في الولايات المتحدة يخضع لسيطرة المليارديرات، إلى درجة أنه وصف هذا النظام بأنه "فاقد للغاية" وأنه "دكتاتورية".



ويسوق زويس مؤلف كتاب "هم ليسوا قريبين: السجلات الاقتصادية للحزب الديمقراطي مقابل السجلات الاقتصادية الجمهورية 1910 - 2010" تبريرات لموقفه، منها أن سلطة الحزبين الأكبر في البلاد لا تسعج بأي تشريعات تقدمية ولكن فقط التشريعات المحافظة والليبرالية، والتي هي مدعومة من قبل المليارديرات للحصول على تعيين.

كما لا يسمح النظام الحالي بحصول سياسي قديم على تعيين في المحكمة العليا، ولا يفوز أي مرشح رئاسي قديم بترشيح الحزب، مثلما حصل مع المرشح الديمقراطي في الانتخابات التمهيدية بيرني ساندرز في الاستحقاق عام 2016 وكذلك لهذا العام.

ويقول زويس إنها "دكتاتورية من قبل الجمهوريين والديمقراطيين في أميركا المليارديرات، فلا ديمقراطية على الإطلاق، والغالبية العظمى من الناخبين في كل حزب يرفضون الاعتراف بهذه الحقيقة الجوهرية، وبالنسبة لهم، الديمقراطيون في مواجهة الجمهوريين، بدلا من أصحاب المليارات مقابل الجمهور، مشيرا إلى أن الناخبين مخطئون ولا يهتمون حتى بأنهم مخطئون.

وعلى سبيل المثال، على الجانب الجمهوري، حقيقة أن قيادة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب لفايروس كورونا كانت فاشلة كارثية ومعترفا بها في جميع أنحاء العالم على هذا النحو،

ما هي صلاحيات وامتيازات الرئيس الأميركي

وبمقدوره أن يستخدمه ضد أي قانون، عدا التعديلات الدستورية ولوقف فيتو الرئيس يتعين على مجلس النواب أن يعيد التصديق على القانون بثلاثي الأصوات.

- رئيس الولايات المتحدة
- يشرف على تنفيذ القوانين
- يعين الوزراء ورؤساء الإدارات
- يملك الفيتو ما عدا التعديلات الدستورية
- لديه صلاحيات يبدأ الحرب على أراضي دول أخرى
- راتبه السنوي 400 ألف دولار

أما من الناحية العسكرية، فالرئيس الأميركي له صلاحيات غير محدودة عمليا في المجال الحربي ويمكنه أن يعطي أمرا للجيش ببدء عمليات عسكرية على أراضي الدول الأخرى من دون إعلان حالة الحرب، الذي يملكه الكونغرس. كما يمكنه تقديم مقترحات بشأن الإنفاق الدفاعي السنوي.

واشنطن - يتمتع أي رئيس للولايات المتحدة بالعديد من الصلاحيات والامتيازات، وهي محددة بضوابط لا يمكن أن يجرد عنها كونها تتسجم مع روح الدستور الأميركي بعد أن أدخل هذا المنصب حين التنفيذ في العام 1789، الذي يعتبر شاغله المسؤول الأول عن تنفيذ القوانين والتفويضات والقائد العام للقوات العسكرية.

ويشرف الرئيس، الذي يتطلب الوصول إليه أن يكون مقيما في البلاد منذ 14 عاما على الأقل، ويعمر 35 عاما، على تنفيذ القوانين وتعيين جميع المناصب بما فيها الوزارية ورؤساء الإدارة، وأيضا أعضاء المحكمة العليا وذلك بعد التشاور وموافقة مجلس الشيوخ.

وللرئيس الحق في العفو ووقف تنفيذ العقوبات في الجرائم المرتكبة ضد الولايات المتحدة باستثناء القضايا المتعلقة بالإقالة بقرار قضائي، أما المراسيم التنفيذية الصادرة عنه فلها طابع الإلزامية، لكن مفعولها يمكن أن يوقف أو يلغى بقرار من الكونغرس، كما لا يملك حق المبادرة بالتشريعات.

ويملك صاحب أعلى منصب في الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)

الانتخابات تضع الديمقراطية في مواجهة حكم الأقلية

الثورة الأميركية وأعلنت الاستقلال في 1776، كان السود يشكلون حوالي خمس إجمالي السكان.

وعلى مدى القرن التالي، نما عدد سكان الولايات المتحدة بحوالي 35 في المئة طوال القرن التاسع عشر بنسبة 20 في المئة، مدعوما بانماط الهجرة العرقية والعنصرية. ومنذ ذلك الحين، وخاصة في هذا القرن، تقلص النمو الديموغرافي بمرور الوقت إلى أقل من عشرة في المئة سنويا.

وحتى العقود الخمسة الماضية كان البيض يشكلون 80 في المئة من السكان، ويشكلون اليوم أقل من 70 في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض بمعدلات النمو الحالية إلى أقل من خمسين في المئة في العقود الثلاثة القادمة.

وتبدو المعركة السياسية التي تشهدها الولايات المتحدة مع الانتخابات الرئاسية لهذا العام، للبيض، ومعظمهم من البيض، "حربا أهلية جديدة" وفق تسميته.

ويمكن قراءة تلك الحرب بطريقة واحدة مثل القلق من قبل "المؤسسة البيضاء" للحفاظ على الصلاحيات والامتيازات التي يُنظر إليها على أنها إرثها التأسيسية. وللقيام بذلك، بحسب المنطق، يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على حكم الأقلية، بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية.

الولايات المتحدة كدولة ذات أغلبية بيضاء وسكانها ينحدرون في الغالب من أصول أوروبية.

وكانت معظم الدول الاستعمارية الاستيطانية تخضع للحكم حتى الإطاحة بها على أيدي نضالات الاستقلال ضد الاستعمار من قبل أقلية المستوطنين الأوروبيين البيض والإيرانيين الاستعماريين. كانت القاعدة غير المباشرة مجرد امتداد لهذا الوضع الحكومي. تم تصميم نموذج آخر في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. سعى هذا إلى تشكيل أغلبية من المهاجرين البيض، من البريطانيين والأوروبيين.

وفي غضون سنوات تم القضاء على السكان الأصليين، وتم تحديد أولئك الذين ليسوا من أصل بريطاني ثم أوروبي بعناية للحفاظ على الديموغرافيا العرقية المضمونة.

وبينما كان العبيد في مستعمرات ما قبل الاستقلال مثل فرجينيا ينافسون البيض الأحرار عدديا، بحلول الوقت الذي اتحدت فيه المستعمرات الثلاثة عشر في

ويعتقد أن الأمر قد يحصل عبر عاملين: الأول تهيمش هلاك السكان الأصليين وتحصينهم، أما الثاني فالتقليل من أهمية ذلك، وبالتالي يمكن للمرء أن يرسخ لديه انطباع في كلتا الحالتين بأن ذلك يتمحور حول عبودية السود، فكلهما من الشروط التأسيسية للتكوين الذاتي للبلاد.

ويشير غولديبيرغ في مقالة نشرها موقع "نيو فرام" (إطار جديد) الأميركي إلى أن الكتب المدرسية وسياساتها في التأليف تؤكد هذا النحو، لأن كل محو تم بطريقة خاصة، يطارد في الأساس صنع الذات

كاليفورنيا (الولايات المتحدة) - في الوقت الذي يبدو فيه أن الفوز في الانتخابات الرئاسية الأميركية يخرج بشكل متزايد عن قبضة المحافظين البيض يبدو الجمهوريون عاقدين العزم على تزوير الأصوات الشعبية وإضفاء الطابع المؤسسي على حكم الأقلية البيضاء. لكن إلى أي درجة قد يكون هذا الموقف قريبا إلى الواقع؟

يفسر ديفيد نيو غولديبيرغ المحلل في الأنثروبولوجيا بمعهد أبحاث العلوم الإنسانية بجامعة كاليفورنيا هذا الانطباع من خلال استحضار شواهد قديمة على ذلك، فهو يرى أن الولايات المتحدة بلد استقطب المهاجرين من كافة الأعراق ولعقود طويلة قبل أن تصبح البلاد على ما هي عليه اليوم.

وقد تم تصميم التاريخ الأميركي عبر سياسة الهجرة والقانون لإحداث حكم الأقلية، وهذه الطريقة، وفق غولديبيرغ مؤلف كتاب "هل كنا ما بعد العرق بعد؟" تتم لأخذ تاريخها كامر مسلم به بحيث تمحو أو تستنفي خطين معقدين في صناعة الولايات المتحدة.

